

العولمة الاقتصادية وتحدياتها في الدول العربية.

د/ ناصر مراد*

Résumé :

Nous essayons dans cet article de traiter plusieurs défis de la mondialisation devant les pays arabes, en montrant les avantages et les inconvénients de la mondialisation. Puis on a exposé quelques propositions pour confronter ces défis.

الملخص

نحاول في هذا المقال دراسة ثم قمنا بعرض بعض الاقتراحات مختلف تحديات العولمة في التي تعمل على مواجهة هذه الدول العربية من خلال إبراز التحديات. إيجابياتها ومخاطرها.

المقدمة

يشهد العالم تحولات كبيرة وتطورات متسارعة، شملت مختلف المجالات، ومن أهمها المجال الاقتصادي. وقد أصبحت العولمة من أكثر الظواهر التي تستقطب إهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام؛ لما فرضته من تحديات وأفرزته من آثار. وتشكل العولمة بالنسبة للدول العربية فرصا ومخاطر. بحيث تؤدي الفرص إلى مزيد من النمو، والمخاطر إلى

* أستاذ ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة سعد دحلب البليدة.

مزيد من التهميش، مما يدفع إلى البحث عن السبل الناجعة لمواجهة مخاطرها. ومن أهم إفرازات العولمة الحد من حرية الدول في إتخاذ سياسات وطنية مستقلة، ويتجلى ذلك في تداخل القضايا الوطنية مع القضايا الدولية، نتيجة ما تمارسه الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة) من ضغوطات قصد الإلتزام بقواعد السوق. وفي ظل هذه المعطيات لا بد من السؤال عن تحديات العولمة الإقتصادية في الدول العربية وكيف يمكن مواجهتها ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية سننطلق إلى العناصر التالية :

- تشخيص مفهوم العولمة
- موضع الإقتصادات العربية في ظل العولمة
- تحديات العولمة في الإقتصاد العربي
- مواجهة الدول العربية لتحديات العولمة

أولا : تشخيص مفهوم العولمة:

رغم رواج مصطلح العولمة بشكل واسع، إلا أنه يوجد تباين في تحديد مفهومها وتقييمها. وتبرز العولمة في إطار العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من المنافسة وسرعة انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية. كما تعكس العولمة سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية والتي تتضمن تحرير الأسواق وخصوصية القطاع العام وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها -خاصة في المجال الاجتماعي-، والتقدم التكنولوجي والانتشار الواسع للمبيعات والإنتاج والاستثمار؛ مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولي للعمل. ويعبر مصطلح العولمة عن تجاوز الحدود السياسية

للدول إلى أفاق أوسع تشمل العالم بأسره. فمفهوم العولمة من الناحية النظرية يعني جعل الشيء على مستوى عالمي متجاوزا الحدود الجغرافية للدول. ويمكن تعريف العولمة بأنها: "ظاهرة تعكس تعجيلا وترسيخا لظاهرة التدويل من خلال إرتقاء في وتيرة الحركية الدولية للموارد ضمن تصاعد وتكثيف للمنافسة"¹. ويتمثل التدويل في الانفتاح التدريجي للاقتصادات الوطنية على المبادلات التجارية والأموال الخارجية. وتشكل العولمة المرحلة الثالثة من مراحل التدويل؛ حيث ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية التجارة الدولية، ثم في السبعينيات من القرن العشرين برز الاندماج المالي الدولي، أما في الثمانينيات تشكلت العولمة والتي أصبحت السائدة في العصر الحالي. وتشرف على عملية العولمة ثلاث منظمات دولية هي: منظمة التجارة العالمية والتي تعمل على عولمة التجارة من خلال تحرير الأسواق، والصندوق النقد الدولي والذي يعمل على عولمة التمويل من خلال تحرير رؤوس الأموال، بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي يعمل على عولمة الاستثمار من خلال تحديد السياسات الهيكلية المتعلقة بالإستقرار البنوي والتحتي للبلد. وللعولمة عدة مظاهر أهمها ما يلي:

- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار بين الدول؛
- تحول العالم إلى قرية صغيرة بفضل تيار المعلوماتية المتطورة؛
- زيادة نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات والتي ليست لها إلتزام لدولة محددة؛

¹ فتح الله ولعلو، 1996، ص 19.

-- تقليص نطاق السيادة الوطنية والحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة؛

-- زيادة نمو ووزن المنظمات غير الحكومية.

هناك إختلاف جوهري بين العالمية كنزعة إنسانية نحو الإنفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى للتفاعل معها وتبادل التأثير والتأثر معها، وبين العولمة كعملية ذات طبيعة إملائية تعكس إرادة الهيمنة، وتقوم على أساس فرض قيم ومعايير وأنماط وإرادة طرف معين على بقية الأطراف الأخرى².

تتميز العولمة بظاهرتين، فمن جهة تعتبر مجموعة من العمليات التي تشمل معظم أنحاء العالم أي البعد المكاني للعولمة إذ تعمل على تقليل المسافة الاقتصادية بين الدول. ومن جهة ثانية تتضمن زيادة مستويات التفاعل والترابط بين المجتمعات والدول أي كثافة وسرعة التعامل.

ويمكن أن ننظر إلى العولمة من جانبيين أولهما إيجابي والآخر سلبي، فمن حيث أنها ظاهرة حضارية جاءت نتيجة لدخول العالم في عصر ثورة تقنيات الإتصال والمعلومات والثورات الإلكترونية التي أدت إلى تقليص العالم إلى قرية صغيرة بفضل سرعة المواصلات وتدفق المعلومات وسرعة الحصول عليها بواسطة الإنترنت، على هذا الأساس تعتبر العولمة ظاهرة إيجابية بحيث تعمل على تسخير العلم لخدمة الإنسان والحضارة. لكن إذا نظرنا إلى العولمة من الناحية الإيديولوجية فهي تعتبر مشروعاً إيديولوجياً يهدف إلى تعميم النظام الليبرالي على كافة بلدان العالم بكل الوسائل

² ممدوح محمود منصور، 2003، ص 177.

المشروعة وغير المشروعة، لذا فهي تركز الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. وفي هذا المجال تعمل العولمة على³:

- محو الخصوصية الثقافية للشعوب غير الغربية؛
 - تكريس النظرة الأحادية التعسفية لما تتطوي عليه من نزعة للهيمنة والسيطرة في السياسة، الاقتصاد، الثقافة والهوية؛
 - الإستغلال وسلب ثروات الآخرين بطرق غير مشروعة تعتمد على الغش والمضاربة والظلم؛
 - التركيز على فلسفة الربح والبقاء للأقوى، بالمقابل، تتباعد عن القيم الأخلاقية التي تدعو إلى المساواة والعدالة في التعامل ومراعاة الشرائح الضعيفة في المجتمع؛
 - الدخول إلى الأسواق دون قيود، مما يؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ بين الأمم وفرض منطق القوة عوضا عن التفاوض.
- يتضح مما سبق أن العولمة تعتبر شكلا من أشكال الإستعمار غرضها السيطرة والهيمنة على ثروات الدول الضعيفة. ولهذا فإن الاندماج في العولمة ليس أمرا حتميا أي عدم صحة نظرية حتمية العولمة. وعليه فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجباريا. وفي هذا المجال يرى رئيس جمهورية الصين الشعبية أن النمو الاقتصادي والاجتماعي في الصين سوف يستمر سواء انضمت الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة أو لم تتضمن. وعلى هذا الأساس يجب على الدول العربية أن تتخذ مواقف تحفظ

³ زكرياء بشير إمام، 2000، عمان، ص 181.

لها خصوصيتها الاقتصادية وهويتها الثقافية وسيادتها الوطنية من دون أن تتعزل تماما عن العالم.

إن الأخذ بالتقنيات الحديثة أمر لا يرفضه الإسلام وهو شيء إيجابي وحتمي، لكن تختلف العولمة عن الحداثة. فالعولمة هي التبعية الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية. وبناءا على ما سبق تبدو الملاحظات التالية:

- ليست العولمة دعوة للتعاون الدولي على أساس العدالة بين كافة الشعوب ولكنها دعوة إلى وجود عالم أحادي يتبع نموذج التطور الرأسمالي الليبرالي؛

- ليست العولمة مشروعا علميا محايدا بل هي مشروع إيديولوجي مذهبي لتبني النموذج الغربي الأمريكي في كل أشكاله وجوانبه؛

- ليست العولمة حتمية بالنسبة لجميع الشعوب؛ بل يمكن للدولة الإنخراط أو عدم الإنخراط في العولمة وذلك حسب موضعها ومصالحها الخاصة؛

- تعتبر العولمة مشروعا حضاريا يهدف إلى فرض النموذج الغربي في كل أبعاده على العالم قصد الهيمنة العالمية وتفوق الحضارة الغربية على الحضارات المنافسة كالحضارة الإسلامية والصينية؛

إن السعي إلى تحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي من خلال العولمة مهمة صعبة جدا، بحيث تعد العولمة المشاركين بالنمو في التجارة وفي الاستثمار الدولي إلا أنها تزيد من مخاطر عدم الاستقرار والتهميش⁴.

⁴ محمد داوود، 2001، ص 4.

ثانيا : موضع الإقتصادات العربية في ظل العولمة:

لقد تزامنت العولمة في التسعينيات من القرن العشرين مع تدهور الاقتصادات العربية نتيجة قصورها البنوي وخلفها. وتتجلى أزمة التنمية العربية في عدم قدرتها على الاستفادة من الاتصال مع السوق العالمية، وغياب الاستغلال العقلاني للموارد. وفي المجال المالي نجد التناقض بين حجم المديونية الخارجية العربية التي تقارب 300 مليار دولار، والأموال العربية الموظفة في الدول الغربية والتي تصل إلى مئات المليارات من الدولارات. كما تظهر علامات التخلف في المبادلات العربية حيث تحتل المواد الأولية موقعا مهيمنا في مجموع الصادرات العربية. وفي المجال الاجتماعي هناك تناقص لأهمية الإنفاق المخصص للتعليم مع ضعف مردوديته وارتفاع معدل الأمية في المجتمع.

يرجع الإخفاق التنموي الاقتصادي العربي إلى العوامل التالية:

- ضعف أداء القطاع العام فيما لم يتمكن القطاع الخاص من ترسيخ كفاعته داخل المجتمعات العربية؛
- ضعف الأداء السياسي نتيجة ضعف تأهيل الدولة العربية لتكريس المشروع الديمقراطي وتفعيل المجتمع المدني؛
- تهميش الإنسان في عملية التنمية، وينضح ذلك في تدهور وضع المنظومة التعليمية والبحث العلمي، وعدم استغلال الطاقات الابتكارية والثقافية؛
- فشل العالم العربي في التحكم في علاقاته الاقتصادية بالسوق العالمية، وخضوعه المستمر للتبعية التجارية والمالية والثقافية والتكنولوجية، نتيجة الاعتماد شبه الكلي على تصدير المواد الأولية.

بالإضافة إلى ذلك، لم ترق سياسات التصحيح الهيكلي التي خضعت لها مجموعة من الدول العربية مثل: الجزائر، تونس، المغرب ومصر إلى طموحات تلك الدول بحيث اهتمت بتقليص الاختلالات المالية الكلية -الداخلية والخارجية - ولم يرافقها ترشيد القطاع العام والإدارة، واتخاذ إجراءات تهدف إلى تنويع وتطوير الهيكل لتمكينه من مواجهة تحديات العولمة. كما لم يسمح غياب الديمقراطية والحوار السياسي بربط عملية التصحيح الاقتصادي بالتنمية الاجتماعية.

طما يعاني العالم العربي من عدة مشاكل تعيق تقدمه وتسعى إلى إبقائه في تخلف دائم في إطار منهجية، معالمها هي⁵:

- إضعاف الدولة الوطنية لتسهيل سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الأنشطة الاقتصادية في هذه البلدان؛

- تسهيل عملية الإختراق الثقافي والتبشير بنمط حياتي معين؛

- المنافسة الشرسة للإنتاج المحلي من منطلق البقاء للأفضل؛

- التقسيم الجغرافي المتداخل لبعض مناطق العالم العربي، مما يشكل مصدر إثارة مستمرة؛

ولقد فشلت التجارب العربية في مجال التعاون الاقتصادي لأسباب عديدة، أبرزها⁶:

- غياب الإرادة السياسية واختلاف النظم السياسية؛

- عدم فعالية الموائيق والالتزامات العربية؛

⁵ مفلح عقل، 2000، ص 188.

⁶ نفس المرجع، ص 190.

- إنعكاس فوري للخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية؛
- غياب المصالح الشعبية والضغط الخارجية؛
- ضعف الإعداد الفني؛
- الإفراط في الحماية والتنمية القطرية المستقلة؛
- نخول الدولة في النشاط الاقتصادي وسيطرتها عليه وتوجيهه.

ثالثاً: تحديات العولمة في الاقتصاد العربي:

في ظل العولمة يواجه العالم العربي عدة تحديات تهدد مجمل النظام الإقليمي العربي. حيث من أهم تداعيات العولمة سعيها لتجاوز الهويات القومية والوطنية؛ كما تفرض العولمة على الدول العربية فتح أسواقها بالكامل أمام منتجات الدول المتقدمة، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي في أراضيها، والانفتاح على التدفقات المالية. وتتضمن العولمة إقامة نموذج مغاير لمفهوم المواطنة بحيث يسعى إلى الحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة. وفي هذا السياق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تسخير العولمة لصالحها من خلال المشروع الساعي لتوحيد العالم في إطار رأسمالية السوق، وتفكيك الاقتصادات الوطنية، لذلك تصبح إستراتيجيات الإدارة الاقتصادية المحلية محدودة الفعالية عملياً⁷.

تؤثر العولمة على الاقتصاد الوطني ظرفياً وبنوياً، فعلى مستوى الظرفية الاقتصادية أصبح الوضع يؤثر على التوازنات الكلية للدولة، وتغير مفهوم العائق الخارجي الذي كان مرتبطاً من قبل بمستوى العجز التجاري ليصبح

⁷ مدحت القرشي، 2007، ص 287.

خلال الثمانينيات مرتبطا بالاختلالات المالية -ومن بينها عائق المديونية- التي أثرت على السياسات الاقتصادية الوطنية. مما دفع الدول إلى الحد من تدخلاتها وفتح المجال للخصوصية للحصول على موارد مالية، واستقطاب رؤوس الأموال الخاصة قصد استثمارها. لذلك ساهمت العولمة في الحد من استقلالية السياسات الاقتصادية الوطنية في مختلف المجالات (التجارة الخارجية، الجمارك، السياسة النقدية والمالية والضريبية). أما على المستوى البنوي نجد أن المبادلات التجارية والمالية تتركز أساسا بين الدول المتطورة التي تتبادل اقتصاداتها سلعاً وخدمات متجانسة تتسم بالكثافة التكنولوجية العالية، لذلك تغير منطق التبادل بحيث أصبح لا يستند على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، بل على مدى سيطرة الدولة على عنصر الابتكار التكنولوجي والعلمي. والتي على أساسها تقاس القدرة التنافسية للمركبات الإنتاجية الوطنية. ولقد ساهمت التكنولوجيا الجديدة في إيجاد منتجات وسيطة حلت محل بعض الخامات الطبيعية، والذي أدى إلى تدهور أسعار المواد الأولية ومواد الطاقة مما أدى إلى تضائل أهمية البلدان النامية في التجارة الدولية. ودفع هذا التحول الناتج عن الثروة العلمية التكنولوجية بالدول الصناعية إلى التركيز على الصناعات ذات الاستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداماً للمواد الأولية الخامة والوقود والعمالة، مما أدى إلى الانخفاض النسبي لأهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع موقعها في التجارة العالمية في مقابل

ارتفاع أهمية الخدمات، والتي أصبحت أساس تطوير الصناعات الأخرى بحيث تشكل جزءا هاما من تصدير السلع المادية نفسها⁸. وتتميز العولمة بقوة التداخل والاندماج، إذ تتداخل القضايا المحلية بالقضايا الدولية، مما جعل الهيئات الدولية تمارس ضغوطات قصد الالتزام بقواعد السوق التي ليست بالضرورة في صالح الدول العربية. وفي ظل هذا الواقع الجديد يتزايد دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية. ولقد تفرز مستلزمات العولمة تناقضات داخل المجتمعات فهي تفرض على الحكومات الحرص على الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية والخارجية من أجل تقوية التنافسية الكلية للاقتصادات الوطنية على حساب المطالب الاجتماعية، مما يؤدي إلى معارضة التوجه نحو العولمة. ففي سنة 1995 شهدت فرنسا أزمة إجتماعية، من مظاهرها تمرد المجتمع الفرنسي ضد العولمة نتيجة القرارات التوازنية للحكومة في ميدان الضمان الاجتماعي. وتحمل العولمة في طياتها سرعة إنتشار الأزمات بين أرجاء العالم، فأى إهتزاز يحدث في إقتصاد دولة ذات أهمية يحدث ردود فعل سريعة في إقتصاديات الدول الأخرى. وتؤدي العولمة إلى صراع بين الثقافات، فانفتاح الحدود وتدفق الأنماط الإستهلاكية والثقافية الجديدة يخلق صراعات بين القائم والوافد، ويدمر العادات والتقاليد⁹. يعمل تحرير التجارة على تفكيك البنية الاقتصادية للدول الضعيفة في العلاقات الاقتصادية الدولية، في حين يساهم في الدول المتقدمة في تحريك

⁸ عبد المجيد قدي، 1997، ص 447

⁹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2003، ص 247.

عملية النمو. وهذا ما أكده السيد ميشال كمديسيس -المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي- بقوله: "تمكنت البلدان النامية بواسطة الارتفاع السريع في وارداتها من منع هبوط اقتصادي أشد في العالم الصناعي. والواقع أنها أصبحت في حد ذاتها عاملاً محركاً للنمو"¹⁰. كما أن الكثير من متغيرات الأزمة في الدول العربية هي في المقابل أدوات تصحيح تستخدمها الدول المتقدمة للتقليص من مشاكلها، فمثلاً يستخدم التضخم كألية لتصحيح انخفاض معدلات الربح. إذ يؤدي التضخم دوراً مصححاً لحركة الأسعار. لنتمكن المؤسسات من الاحتفاظ بمعدلات ربح مرتفعة وهكذا تصبح الدول العربية ضحية النتائج السلبية للعولمة¹¹.

في ظل العولمة يواجه النظام العربي خطر التفكك على المستوى الجزئي وكذلك الكلي، فالعولمة ترفض إحتكار الدولة لأجهزة الإتصال والإعلام والثقافة، بالمقابل تحرص على الخصوصية وحرية التجارة الخارجية وحرية تدفق رؤوس الأموال. إن حرية التجارة بين أطراف غير متكافئة تؤدي إلى التبعية العربية، والقضاء على الصناعات التحويلية العربية عن طريق فتح المجال لإستيراد السلع المصنعة، مما يزيد من حدة الفقر وتفشي البطالة. وتعمل العولمة على المستوى الكلي على تمزيق «وطن العربي وإضعافه قصد إعادة رسم الخريطة الإستراتيجية للوطن العربي وتحقيق الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة ويتضح ذلك من:

¹⁰ صالح صالح، 1999، ص 118.

¹¹ عبد المجيد قدي، 1997، ص 450.

- عدم التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل بحيث تمتلك هذه الأخيرة أسلحة الدمار الشامل بينما تم تدمير القدرات العسكرية العراقية؛
- إضعاف قدرات بعض الدول العربية من خلال فرض الحصار الاقتصادي عليها؛
- إلحاق الاقتصاد الفلسطيني والأردني بالاقتصاد الإسرائيلي وترتب على ذلك خضوع أسواق فلسطين والأردن لإسرائيل؛
- إدماج إسرائيل في منظومة التفاعلات الإقليمية في المنطقة من خلال المؤسسات المالية الدولية؛
- يتضح مما سبق خطورة العولمة على الوطن العربي لذلك يجب مواجهتها والتصدي لها بوسائل فعالة ووفق إستراتيجية واعية.

رابعاً : مواجهة الدول العربية لتحديات العولمة:

- للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة يجب على الاقتصادات العربية تطبيق الحماية الفعالة التي تراعي الخصائص التالية:
- أن تكون حماية مؤقتة أي لا تستمر إلى الأبد؛
- أن تكون نسبية أي تمثل نسبة من تكلفة إنتاج السلع بحيث إذا تغيرت التكلفة يتغير تلقائياً مقدار الحماية الممنوحة؛
- أن تكون حماية متدرجة أي متناقصة عبر الزمن حتى تزول بعد فترة معينة؛
- يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطوير المنتجات ولزيادة الإنتاجية، خاصة من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ونشير أن الحماية لا تعالج أي مشكلة بذاتها، بل تمنح الدولة فرصة لتحسين الإنتاج والإرتفاع بمستوى القدرة التنافسية لذلك يجب حسن استخدام الحماية في مرحلة إنتقالية للعولمة.

ومن تداعيات العولمة الثورة في مجال المعلومات والاتصال، التي تؤثر في العلاقة بين العمل ورأس المال، مما يستدعي الكشف عن أشكال جديدة للتغير الاجتماعي. بحيث يتم استيعاب التغير الذي تم في وسائل الإنتاج وتنظيم العمل، وبالتالي مواكبة التطور الاجتماعي الذي لم يعد مفهوما موازيا للتقدم التكنولوجي، لذلك ستكون النتائج المترتبة على التقدم التكنولوجي مضرّة للمجتمع وللقيم الإنسانية¹².

ولمواجهة ذلك يجب مراعاة:

- الحفاظ على التراث الثقافي وأصالة الأمة العربية؛
- يجب على كل إقتصاد أن يصنع فرص نجاحه إعتقادا على ذاته، إذ تعتمد التنمية على القدرة على التفاعل في السوق العالمية وفق طبيعة العلاقات التي تسود فيه¹³؛
- ضرورة تحسين كفاءة التسيير في كل مستوياته خاصة في المؤسسة الإنتاجية لما له من دور حيوي في الإستعمال العقلاني للموارد المتاحة وتحسين مردودية الإنتاج؛
- يجب أن تنصرف السياسة الاقتصادية الوطنية إلى تعزيز السلع العربية على المنافسة الفعالة في الأسواق العالمية ويتوقف

¹² سمير أمين وآخرون، 1999، ص 62.

¹³ بثينة حسنين عمارة، 2000، ص 25.

- التركيبات الداخلية التي تعزز الإنتاجية والتنافسية النوعية والسعرية للسلع العربية وخاصة في مجال الصناعة التحويلية؛
- يجب على سلطات الدول العربية أن تدعم المنتج الوطني بتشجيع المنتجين وتهيئة الظروف والوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج والإرتقاء به نوعيا، تربية المجتمعات على إحترامه والإقبال عليه¹⁴؛
- يجب تحقيق قفزة نوعية في مجال التطور التكنولوجي بحيث تؤدي التكنولوجيا الدور الرئيسي في التكيف الاقتصادي الهيكلي وفي المنافسة والسباق العالمي. ومنه فإن تدهور موازين القوى بين العرب وإسرائيل يرجع إلى الفارق في مستويات التطور التكنولوجي؛
- العمل على تعديل قوانين وقرارات النشاط الاقتصادي لمواكبة المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية، أهمها قواعد المنظمة العالمية للتجارة¹⁵؛
- يجب أن تتمتع الاستثمارات الأجنبية بتكنولوجيا عالية، مع ضمان فرص التعلم والاحتكاك من خلال صور مختلفة للشراكة في ملكية وإدارة المشروعات؛
- يجب الانتقال من الإستراتيجية الدفاعية إلى إستراتيجية هجومية، والتي تسعى للحصول على نصيب كبير ومتزايد من الأسواق القومية ومن فرص الاستثمار والتكنولوجيا وموارد التراكم الأكبر التي توجد في المحيط الدولي؛

¹⁴ محمد مقدادي، 2000، ص 197.

¹⁵ عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات، 2002، ص 41.

- يجب التركيز على التنمية البشرية فالقوارق بين تنافسية وإنتاجية الأمم ومعدلات تطورها ناتجة عن القوارق في مستويات التعليم والصحة وتدريب القوى العاملة. لذلك يجب إعادة صياغة دور الدولة بحيث تركز على التنمية البشرية في مقابل تخفيفها من أعباء إدارة المشروعات الاقتصادية باللجوء إلى الخصوصية؛

- يجب على الدول العربية توظيف ثرواتها في التنمية والتطوير بدلا من توظيفها خارج الوطن العربي ولغير صالح الإنسان العربي؛

- يجب تعزيز وتكثيف الجهود والطاقت والتسيق بين الدول العربية، ففي ظل العولمة تتعاظم الحاجة إلى تكوين كتل تجاري واقتصادي عربي قصد تدعيم التعاون العربي في مختلف المجالات والتي تشمل ما يلي¹⁶:

- * التعاون في مجال نشر المعرفة ودعم اتخاذ القرارات؛
- * التعاون في مجال تنسيق السياسات من منظور إقليمي عربي؛
- * التعاون في مجال تحسين البنية الأساسية الإقليمية؛
- * التعاون في مجال إعادة رسم خريطة التخصص الصناعي وتوزيع الأنشطة الاقتصادية؛

* التعاون في مجال خفض التكلفة ورفع الإنتاجية؛

* التعاون العربي في مجال فتح الأسواق القطرية أمام المنتجات العربية.

ولتفعيل التعاون الاقتصادي العربي يجب مراعاة ما يلي:
- أن تكون النظرة إلى التعاون الاقتصادي على ضوء الأوضاع الراهنة دون أن يترافق ذلك مع أي إلزام بالجانب السياسي، والالتقاء في المجال

¹⁶ إبراهيم العيسوي، 2000، ص 100.

السياسي على الإلتزام بالمواقف والسياسات الضرورية لتفعيل التعاون الاقتصادي¹⁷؛

- التدرج في محتوى التعاون وشموليته، وفي التطبيق وفي برنامج الزماني، مع مراعاة التباينات الموجودة بين مختلف الدول، وذلك في تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات التنموية والنقدية والتشريعات الإجتماعية، كما يجب التدرج الجغرافي بحيث ينشأ التعاون بين عدد من الدول العربية ثم تنضم إليها تدريجيا بلدان أخرى وفق إستعدادها للانضمام.

- ضرورة جدية التطبيق ومصداقيته حيث أن التعاون لا يتحقق بمرسوم أو قرار، بينما يتوقف على مدى تطبيقه وفعاليته؛

- توفر الإرادة السياسية في إقامة التعاون العربي، فنجاح تجربة الإتحاد الأوروبي يرجع إلى إرتكازه على خلفية المصلحة الاقتصادية وتوفر الإرادة السياسية¹⁸؛

- ضرورة توسيع مجال العمل العربي المشترك بحيث يشمل أيضا المؤسسات العامة والخاصة والإتحادات المهنية والغرف التجارية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني؛

- إعادة رسم السياسات الموجهة للمؤسسات القائمة في مجال التعاون العربي والتحديد الدقيق لوظيفة كل مؤسسة مع التنسيق فيما بينها.

¹⁷ شفيق الأخرس، 2000، ص 161.

¹⁸ مفلح عقل، 2000، ص 191.

الخاتمة:

العولمة ليست أمراً حتمياً بل على الدول العربية الخيار في تبنيها أو رفضها؛ بحيث لا يمكن فرض أوضاع على شعب لا يريدّها. وتعتبر العولمة ظاهرة خطيرة بحيث سلبياتها أكثر من إيجابياتها إذ تعمل على إستيلاّب الدول العربية ثقافتها وهويتها الفكرية والدينية تحت شعارات براءة. ولا تستطيع الدول العربية مواجهة أخطار العولمة وتحدياتها إلا بالإنحداد والنكامل في جميع المجالات خاصة في التعليم والإعلام والإقتصاد. بالإضافة إلى ذلك يجب تحديد جديد لدور الدولة التي تصبح مطالبة بتطوير القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي الوطني وذلك بتطوير أسواق العمل لتقوية تنافسية المشروعات قصد تحسين قدرة الإقتصاد الوطني ومواجهته لأخطار العولمة. ويشكل التعاون الإقتصادي العربي وسيلة هامة لمواجهة تحديات العولمة بحيث يسمح بتحسين القدرة التنافسية والتفاوضية العربية.

المراجع:

- 1- إبراهيم العيسوي [2000]، دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 254، بيروت.
- 2- باسل البستاني [2006]، العولمة: تجليات ظاهرة أم إفرازات نظام، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 36، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة .
- 3- بثينة حسنين عمارة [2000]، العولمة وتحديات العصر، دار الأمين، القاهرة.
- 4- زكرياء بشير إمام [2000]، في مواجهة العولمة، روائع مجدلاوي، عمان.
- 5- سمير أمين وآخرون، [1999]، العولمة والتحول المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة البحوث العربية، القاهرة.
- 6- شفيق الأخرس [2000]، إمكانات التعاون الإقتصادي العربي، التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، ندوة حول التعاون الإقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، عمان.
- 7- صالح صالح [1999]، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات إقتصادية، العدد الأول، دار الخلدونية، الجزائر.
- 8- عبد القادر محمد عبد القادر عطية [2003]، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- 9- عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات [2002]، العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 10- عبد المجيد قدي [1997]، الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 35، رقم 2، الجزائر.
- 11- فتح الله ولعلو [1996]، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية منتدى الفكر العربي، عمان.
- 12- محسن أحمد الخضيرى [2001]، العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- 13- محمد داواس [2001]، إفريقيا تواجه تحديات العولمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد 4، واشنطن.
- 14- محمد مقدادي [2000]، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، دار فارس للنشر والتوزيع، بيروت.
- 15- مفلح عقل [2000]، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة، عمان.
- 16- مدحت القرشي [2007]، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن.
- 17- ممدوح محمود منصور [2003]، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.